الدولار من 6.75 بعهد "مرسي" إلى 37 جنيها التعويم الرابع قبل يناير 2023؟!

الاثنين 26 ديسمبر 2022 09:39 م

يتوقع مراقبون ومتابعون أن يعلن البنك المركزي في اجتماع الخميس المقبل تعويما جديدا للجنيه هو الرابع من نوعه في نحو شهرين، والرابع منذ نوفمبر 2016 كأول تعويم للجنيه، واليوم يثبت "البنك المركزي" سعر صرف الدولار في البنوك 24.6 جنيها بينما وصل سعره في السوق السوداء إلى 37 جنيها

وقالت مجموعة " تكنوقراط مصر " إن السيسي أصبح يمثل خطرا على الأمن القومي المصري، وعلى الجيش، ولم يعد في مقدوره تلبية احتياجات المواطنين بسبب سياساته التي أوصلت مصر إلى الإفلاس

ولفت موقع " الشارع السياسي " فلي دراسة بعنوان "التعويم القادم للجنيه بالصدمة أم بالاستنزاف؟ وما التداعيات المحتملة؟" إلى أن السيسي قبل انقلابه العسكري في 03 يوليو 2013م، كان سعر صرف الدولار يدور حول 6.75 إلى 7 جنيهات مقابل الدولار الواحد وخلال السنوات التالية تم تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار ثلاث مرات

التعويم الأول

جاء التعويم الأول، في 3 نوفمبر 2016م، حتى يبرم اتفاقه الأول مع صندوق النقد والحصول على قرض قيمته 12 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات، وارتفع سعر الدولار حينها من (8) جنيهات إلى نحو 18 جنيها في منتصف 2017م، قبل أن يتراجع قليلا إلى نحو 16 جنيها عبر التحكم من جانب البنك المركزي الذي كان يدعم الجنيه فيما يطلق عليه الاقتصاديون "التعويم المدار".

ومع تفشي جائحة كورونا وما تلاه من تدهور اقتصادي حاد اضطر نظام السيسي إلى إبرام قرضين من الصندوق؛

الأول بنظام المساعدات العاجلة بقيمة "2.8" مليار دولار في مايو 2020م

والثاني بعده بشهر واحد بقيمة "5.2" مليار دولار، ليبلغ قيمة ما اقترضه نظام السيسي من الصندوق حتى منتصف 2020 إلى "20" مليار دولار

التعويم الثاني

أما التعويم للمرة الثانية فكان بحسب الورقة؛ الإثنين 21 مارس 2022م، حيث اتخذ البنك المركزي قرارين أبرزها ما يتعلق بالمرونة في سعر صرف الجنيه أمام الدولار وباقي العملات الأخرى، حيث تحدث بيان البنك عن إيمانه بأهمية مرونة سعر الصرف؛ وهو ما يعني تعويما نسبيا جديدا للجنيه

ولفتت الورقة إلى أنه في أعقاب بيان البنك المركزي التقطت البنوك هذه الإشارة والسماح بتحريك سعر الجنيه مقابل الدولار بعد ست سنوات من التعويم النسبي المدار؛ حيث حافظ البنك المركزي على سعر الصرف عند الحدود المسموح بها من الدولة، وفي غضون ساعات انخفضت قيمة الجنيه من 15.64 إلى 18.4 بنسبة انخفاض بلغت نحو 17%.

ثم ترك الجنيه ينزف على مدار الشهور التالية بعد مارس 2022م، حتى وصل سعر صرف الدولار نحو 19.6 جنيها

التعويم الثالث

أما عن التعويم للمرة الثالثة، فقالت إنه جرى الخميس 27 أكتوبر 2022م؛ وبموجب هذا التعويم وهو الثاني في سنة 2022 فقط فقد الجنيه نحو 16% من قيمته بعد ساعات من إعلانه، وما يزيد عن 40% منذ تعويم مارس (التعويم الثاني) الماضي، وقفز سعر الدولار إلى ما يزيد عن 23 جنيها في إغلاق تعاملات يوم التعويم، وظل الجنيه يتراجع أمام الدولار وباقي العملات الأخرى حتى وصل إلى 24.6 قرشا بنهاية شهر نوفمبر 2022م.

وأكدت أن التعويم الثالث؛ جاء كشرط أساسي لصندوق النقد الدولي من أجل الموافقة على قرض رابع لنظام السيسي بقيمة ثلاثة مليارات دولار، والحصول على 6 مليارات أخرى من دول ومؤسسات مالية عالمية وإقليمية أخرى.

موجة ارتفاعات

الخبير المصرفي، هاني أبوالفتوح، قال في تصريحات صحفية إن مصر مقبلة على وضع مماثل لما شهدته البلاد في نوفمبر 2016 عقب التعويم الأول للجنيه، مضيفًا أن الدولار سيواصل الارتفاع في مواجهة الجنيه، وذلك حتى تتوفر لدى السلطة التدفقات الدولارية التي تمكنها من ضخ كميات كبيرة من الدولار للبنوك وعندها يحدث التوازن، ويتم توحيد السعر في السوق الرسمي والموازي، ووقتها تظهر القيمة الحقيقية للعملة ويستقر السوق.

وأضاف أن "سبب تعطل صفقات بيع الحكومة المصرية لحصتها في المال العام إلى الصناديق السيادية الخليجية أوالتمويلات الأخرى من شركاء التمويل التابعين لصندوق النقد، وكذلك تراجع قيمة تحويلات المصريين في الخارج في الأشهر الماضية، يعود إلى عدم استقرار سعر الصرف في البلاد ودخول جهات كثيرة في المضاربة".

وبموجب السياسة التي تعهدت مصر لصندوق النقد بتنفيذها بشأن تحرير سعر الصرف رجح أبو الفتوح أنه "سيكون على البنك المركزي أن يسعر الجنيه بسعر قريب من السعر المتداول في السوق السوداء".

واستدرك أن "البنك المركزي يواجه الآن معضلة كبيرة في آلية تنفيذه لتحرير سعر الصرف، موضحًا أنه في ظل استمرار نقص الموارد الدولارية وسيطرة السوق السوداء على المشهد بقدرتها على توفير كميات كبيرة من الدولار للمستوردين والتجار، هناك مخاوف من وصول سعر الدولار إلى أسعار فلكية".

ورقة الشارع السياسي قالت إن المصريين سيكونون مع تعويمات وليس تعويم واحد مع تفاقم أزمة الديون وفوائدها وأقساطها وأن تدهور الوضع الاقتصادي وصل إلى نحو مخيف.

وتساءلت "..إلى متى يظل هذا التدهور الحاد في قيمة الجنيه أمام الدولار وباقي العملات؟ ومتى تتوقف هذه الدوامة الجهنمية وما يصاحبها من غلاء فاحش طال كل شيء ولم يعد المصريون قادرين على تحمل هذه الأوضاع التي تنزلق بوتيرة سريعة ومؤلمة؟!